Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات المشروع/
صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (معًا)

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 19 أبريل/نيسان 2018 | تقرير رقم: PIDISDSA24387

معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع	البلد
	مشروع مساندة رواد الأعمال من الشباب والنساء في جيبوتي	P165558	جيبوتي
مجال الممارسة (الرئيسي)	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	المنطقة
التمويل والتنافسية والابتكار	23 مايو/أيار-2018	25 أبريل/نيسان 2018	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	الهيئة المُنفِّذة	المقترض/المقترضون	أداة التمويل
	مركز ريادة الأعمال والقيادة	جمهورية جيبوتي – وزارة الاقتصاد والمالية، المسؤولة عن الصناعة	تمويل المشروعات الاستثمارية

الهدف الإنمائي المقترح

يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في تحسين الفرص الاقتصادية لرواد الأعمال المستهدفين.

المكوّنات

مرحلة الصحوة والتنشيط – بناء قدرات رواد الأعمال من الشباب والنساء.
مرحلة التحرك الديناميكي والتحفيز – تحسين سبل الوصول إلى الخدمات، والتمويل، وسلاسل القيمة التنافسية لرواد الأعمال من الشباب والنساء.
مساندة تنفيذ المشروع ومتابعته

التمويل (بالمليون دولار)

الموجز المختصر

التكلفة الكلية للمشروع	15.00
مجموع التمويل	15.00
الفجوة التمويلية	0.00

التفاصيل

إجمالي التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي	15.00
إقراض البنك الدولي	15.00

فئة تقييم التصنيف البيئي

ج – التقييم البيئي غير مطلوب

هل تم نقل وظائف الإشراف على الإجراءات الوقائية واعتمادها إلى مدير الممارسات؟ (لن يتم الإفصاح)

نعم

القرار

أجاز الاستعراض الاستمرار في الإعداد

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

1. **جيبوتي بلد صغير منخفض الدخل يحتل موقعًا جغرافيًا وسياسيًا (جيوبولوتيكي) مهمًا من الناحية الإستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي.** وعبر التاريخ كانت جيبوتي بوابة إلى شرق أفريقيا، وملتقى طرق بحرية للتجارة، ومركزًا لإعادة تمويل السفن وإعادة الشحن (المسافنة). وعلاوة على ذلك، أدى موقع جيبوتي الإستراتيجي بالقرب من طرق النقل البحرية الكبرى، ومناطق الصراع في الشرق الأوسط، ومناطق أنشطة القرصنة، مع استقرارها النسبي إلى جعلها موقعًا مهمًا للقواعد العسكرية الأجنبية. ونتيجة لذلك، اعتمد اقتصادها على خدمات الموانئ، واللوجستيات، والإيجارات من القواعد العسكرية.

2. **حققت جيبوتي معدلات سريعة ومطردة في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على مدى السنوات الست عشرة الماضية من خلال استغلال أصولها الرئيسية ومصادر مزاياها النسبية ألا وهي موقعها الجغرافي.** ووفق تقرير مؤشرات التنمية العالمية، زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.1% سنويًا في المتوسط في السنوات ما بين 2001 إلى 2017، وبوتيرة سريعة وصلت إلى 4.6% سنويًا في 2014 – 2017 نتيجة لتوسيع نطاق البنى التحتية الخاصة بالنقل واللوجستيات. وتم تقليص معدلات الفقر المدقع بواقع النصف من 42% في 2002 إلى ما يُقدر بنحو 21% في 2017[1]، ما يضع جيبوتي بين مصاف البلدان النامية التي ربما أحرزت الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. ووضع هذا جيبوتي على مسار جيد نحو التخلص من الفقر المدقع بحلول 2030. وفي مدينة جيبوتي[2]، تراجعت معدلات الفقر المدقع بوتيرة أسرع، حيث انخفضت من 35% في 2002 إلى نحو 14% في 2017. وهذا النمط المذهل والمستدام من النمو وتقليص الفقر كان بمثابة فكاك من الأداء الاقتصادي والاجتماعي الضعيف في فترة السنوات العشر السابقة (1991 – 2000[3]) إذ انكمش نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.1% سنويًا في المتوسط.

3. **أيًا ما كان الأمر، ففيما يبدو أن مرونة نمو الفقر[4] قد تراجعت في السنوات الأربع الأخيرة. وعلى الرغم من النمو سريع الوتيرة في 2014 – 2017، فإن جزءاً كبيراً من سكان جيبوتي لا يستفيدون منه أو يساهمون فيه.** وفي حين أن بعض مناطق جيبوتي العاصمة التي بها أنشطة أعمال قد استفادت من تحديث البنية التحتية، لا تزال مناطق محيطة بها ومناطق ريفية تجد معوقات في سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية. وتشير تقديرات المسح الذي قامت به السلطات المعنية بشؤون التوظيف، والقطاع غير الرسمي، واستهلاك الأسر المعيشية أن معدل البطالة/البطالة الجزئية[5] بوجه عام قد بلغ 39% في 2015. وفيما يبدو أن السكان من الشباب – 75% أقل من 35 سنة – يعانون نظرًا لأن معدلات البطالة الخاصة بهم أعلى بكثير من المعدل العام (76%). وعلاوة على ذلك، لايزال انعدام المساواة بين الجنسين في سوق العمل كبيرًا، فلا تتجاوز نسبة النساء في سن 15 - 64 سنة النشطات في سوق العمل 29%، وتبلغ نسبة النساء في سوق العمل اللاتي حصلن على 3 سنوات على الأقل دراسات جامعية 54% (مقارنة بنسبة 76% للرجال). [6] وهناك

[1] النتائج الأولية من المسح الرابع للأسر المعيشية في جيبوتي (2017)، ونتائج المسح الثاني من مسح الأسر المعيشية (2002) على الرغم من عدم إمكانية المقارنة بينهما على نحو دقيق.
[2] تبين البيانات الأولية أيضًا تحقيق معدلات كبيرة في تقليص الفقر في الجنوب (أرتا وعلي صبيح ودخيل، وجميع هذا المناطق تقع على خط سكك حديدية وطريق رئيسي إلى إثيوبيا).
[3] شهد جزء من هذه الفترة حروبًا أهلية استمرت من 1991 إلى 1994 ونجم عنها فقدان آلاف الأرواح.
[4] تمثل مرونة نمو الفقر خفض النسبة المئوية لمعدلات الفقر المرتبطة بتغير النسبة في متوسط الدخل (نصيب الفرد من الدخل).
[5] في التعريف الوطني، العاطل عن العمل هو شخص في عمر 15 - 64 سنة لا يعمل لمدة 7 أيام وهو جاهز للعمل، ويبحث عن فرصة عمل لمدة 30 يومًا على الأقل.
[6] ورقة عمل لصندوق النقد الدولي رقم 17/270.

تفاوت كبير للغاية بين معدلات مشاركة الذكور والإناث، وتنخفض نسبة مشاركة النساء بصورة جوهرية. [7] ومعدلات التفاوت أعلى فيما بين النساء (49%) مقارنة بالرجال (34%)، وفي المناطق الريفية (59%) مقارنة بالمناطق الحضرية (37%)

4. **زاد عجز المالية العامة (الموازنة)، وعجز الحساب الجاري على نحو كبير ولكن بصفة مؤقتة قبل التراجع الذي شهده عام 2017.** ومع تنفيذ مشروعات بنية تحتية كبرى بتمويل خارجي (موانئ، وخطوط سكك حديدية، ومواسير مياه، إلخ)، زاد عجز المالية العامة (الموازنة)، وعجز الحساب الجاري إلى 16.8%، و17.1% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 – 2017 صعودا من 2.1% و9.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2000 – 2013. ونتيجة لذلك، ارتفع الدين العام الخارجي إلى 90% من إجمالي الناتج المحلي في 2016. ومع الانتهاء التدريجي من مشروعات البنية التحتية الكبرى، تراجع العجز بصورة جوهرية، وتحقق فائض بسيط في الموازنة بلغ 0.2% من إجمالي الناتج المحلي في 2017. وأيًا ما كان الأمر، فإن التراجع في عجز الحساب الجاري كان أقل (14.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2017) نظرًا لأن آثار هذه المشروعات على الصادرات والخدمات تستغرق وقتًا. ولا تزال تغطية ترتيبات مجلس العملة مطمئنة، حيث إن نسبة الاحتياطات إلى القاعدة النقدية قُدرت بنحو 107% في 2017، في حين بلغت الاحتياطات الدولية الرسمية 6.5 شهر من الواردات. وبلغ معدل التضخم 0.6% في 2017، نظرًا لثبات أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتداول تجاريًا. وساعدت إدارة مجلس العملة في زرع الثقة وتحسين القدرة على التنبؤ في المعاملات الدولية.

السياق القطاعي والمؤسسي

5. **تواجه جيبوتي تحديات قطاعية تعوق النمو الشامل للجميع، لا سيما عدم تطور وتنمية القطاع الخاص على نحو كاف.** فلا يمكن للقطاع العام متضخم الحجم أن يخلق فرص عمل كافية للداخلين الجدد إلى سوق العمل. ويوفر القطاع العام 60% من فرص العمل، في حين يوفر القطاع الخاص 30% (10% في القطاع الرسمي و20% في القطاع غير الرسمي)، وتظل النسبة المتبقية البالغة 10% تمثل الأعمال الحرة. [8] وكان وراء النمو الاقتصادي الذي تحقق في السنوات القليلة الماضية استثمارات كثيفة رؤوس الأموال في الموانئ والأنشطة ذات الصلة، مع محدودية آثار انتشار منافع الاستثمار. وتولى الوظائف التي توفرت مغتربون نظرًا لتدني قاعدة المهارات المحلية.

6. **حتى يتسنى تحفيز تنمية وتطوير القطاع الخاص، اتخذت السلطات المعنية خطوات ملموسة لتحسين مناخ أنشطة الأعمال.** وبناء على مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وصل ترتيب جيبوتي إلى 154 من بين 190 بلدًا في 2018 (من 171 في 2017). ومع خدمة الشباك الواحد، بمقدور رواد الأعمال إنشاء شركة في غضون 3 أيام عمل. واعتمدت السلطات المعنية قانونًا تجاريًا توسع في تعريف نطاق الأصول المنقولة التي يمكن استخدامها كضمانات. وفي أبريل/نيسان 2018، اعتمد البرلمان 6 قوانين أخرى، تضمنت خفض تكاليف تسجيل الشركات، وقانوناً مدنياً جديداً (الأول منذ استقلال البلاد)، وتعديلات على قانون المالية العامة لخفض تكاليف إنشاء الشركات وتسجيل الأملاك والعقارات.

7. **على الرغم من هذه التحسينات، لا يزال القطاع المالي لا يساند النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل على نحو فعال.** وتتسم نسبة الأشخاص المتعاملين مع البنوك في جيبوتي بأنها متدنية، كما تتسم معاملات الائتمان الأصغر وتنوع السوق بالتدني أيضًا. وفي السنوات 2005 – 2015، على الرغم من زيادة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى حوالي 30% تقريبًا، اتسم عدد الوظائف التي تم إيجادها بالتواضع للغاية. [9] وتمثل المنشآت غير الرسمية (معظمها أفراد) حوالي 60% من النشاط الاقتصادي في جيبوتي، ومعظمها في مجال التجارة والتصدير والاستيراد والإنشاءات والخدمات الصغيرة المتنوعة.

8. **تجد البنوك مخاطر عالية في إقراض المشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ما يُقيد قدرة هذه الكيانات على الوصول إلى التمويل.** وهناك فجوة كبيرة بين متوسط الإقراض ومعدلات الودائع، وهي 13%، و3% على التوالي. ومع الأخذ في الاعتبار تدني معدلات التضخم وتكلفة الأموال، فإن تكلفة التسهيلات الائتمانية والقروض تعكس بصورة جوهرية علاوة المخاطر الخاصة بالبنوك. وتطبق البنوك أسعار فوائد مرتفعة على القروض و/أو تشترط تقديم ضمانات كبيرة نظرًا لوجود مخاطر كبيرة ترتبط بتخلف المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن السداد بسبب تضارب المعلومات، وعدم وجود تاريخ ائتماني، وغياب القوائم المالية الموثوقة. ويُشترط تقديم ضمانات (أصول ثابتة) لما يبلغ 84% من القروض في جيبوتي، وتشترط البنوك، في المتوسط، وجود ضمانة بنسبة

[7] المرجع السابق.
[8] دائرة الإحصاء والدراسات الديموغرافية في جيبوتي، 2016، ومسح التوظيف والقطاع غير الرسمي واستهلاك الأسر المعيشية (2015 – 2016)؛ موقف التوظيف في جيبوتي في 2015.
[9] التقييم السريع للقطاع المالي من جانب البنك الدولي ـ مذكرة بعثة البنك، ديسمبر/كانون الأول 2017.

228% من المبلغ المثبت في طلب القرض (مقارنة بما يبلغ 190% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و179% في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء). وتطلب البنوك أيضًا 2% مصاريف تسجيل قروض الرهن العقاري كضمانة، و2% أخرى لفك الرهن. [10]

9. **يلاحظ استبعاد الشباب ـ وكثير منهم يمكن أن يكون من رواد الأعمال المحتملين أو موظفين في المشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة ـ على نحو خاص من النظام المالي الرسمي ومن المشاركة في القطاع الخاص نظرًا لعدم امتلاكهم المؤهلات العملية والمهارات المطلوبة لتلبية احتياجات سوق العمل.** وعلى الرغم من تحسن توفير خدمات التعليم الابتدائي والثانوي بصورة كبيرة على مدى السنوات العشر الماضية، لا تزال معدلات التسرب بعد المدرسة الابتدائية مرتفعة مع تدني معدلات الإلمام بمهارات القراءة والكتابة، لا سيما في المناطق الريفية. ولا يشارك معظم الشباب في النشاط الاقتصادي الرسمي، ومن المحتمل أن تزيد نسبة البطالة على 70% بالنسبة للشباب دون سن الثلاثين. وعلى الرغم من الحاجة المتزايدة في سوق العمل إلى أشخاص يتحدثون عدة لغات، وخاصة الإنجليزية، نجد أن المعروض من فرص التدريب المهني الحالية وجودتها لا يتماشيان مع هذا الطلب المتزايد.

10. **تعاني المرأة من حرمان فيما يتعلق بالتعليم والمهارات اللازمة للحصول على الفرص الاقتصادية، كما تواجه صعوبات في تأسيس منشأة خاصة بها.** وتبلغ نسبة إلمام الإناث بمهارات القراءة والكتابة 39.5% (مقارنة بما يبلغ 60.1% بين الرجال)، وتتراجع هذه النسبة إلى 22% خارج العاصمة. [11] وفي حين أن النساء يمثلن 39% من السكان النشطين في جيبوتي، جرت العادة أن تقوم المرأة بتشغيل شركات صغيرة وغير رسمية في قطاعات تتسم بتدني القيمة المضافة، وهو ما يتيح عائداً أقل للدائنين، ومن ثم تواجه معوقات في سبيل الحصول على خدمات مالية وتمويل. [12] وفيما يبدو أن بعض برامج المساندة صغيرة النطاق، وبرامج التدريب على مهارات الحياة، ومهارات ريادة الأعمال تؤتي ثمارها، لكن هناك نساء من رائدات الأعمال يواجهن صعوبات في الحصول على التمويل وتأسيس منشآت رسمية.

11. **أيًا ما كان الأمر، هناك فرص سانحة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة.** ووفق مشاورات مجتمعية وأبحاث نوعية تم تجميعها من أجل برنامج شبكات الأمان الاجتماعي الممول من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، فإن 57% من النساء غير النشطات في جيبوتي يشرن إلى أنهن لا يعملن بسبب مسؤوليات الأسرة والمنزل. وعلى أي الأحوال، أوضح هؤلاء النسوة أن أفراد الأسرة من الذكور لا يمنعونهن ولا يثنونهن عن الحصول على برامج التدريب أو فرص العمل، ولا توجد أي معوقات قانونية ضد قيامهن بعمل حر. وعلاوة على ذلك، تقوم المرأة بدور كبير في إدارة دخل الأسرة، وتشارك في صنع القرار الخاص بتخصيص النفقات، وهذا يشير إلى أن أي دخل إضافي تحققه المرأة يمكن أن يعزز بصورة مباشرة التمكين الاقتصادي لها داخل الأسرة. [13]

بيئة ريادة الأعمال

12. **من شأن تشجيع ريادة الأعمال وروح العمل الحر[14] خلق فرص عمل لجميع الناس في سن العمل ـ لا سيما للشباب والنساء.** ومعظم المنشآت الخاصة في جيبوتي هي لأفراد يعملون في القطاع غير الرسمي. وهناك فرص سانحة أمام المنشآت المحلية لتقديم السلع والبضائع والخدمات التي لا يمكن تقديمها حاليًا من خلال المشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة ـ بسبب الفجوات الموجودة في المهارات الأساسية لرواد الأعمال المحتملين. كما أن رأس المال اللازم لتأسيس مشروع أو عمل حر (من قروض أو منح) غير متوفر بصورة جوهرية. وبالتالي، فإن خيار أو قرار إنشاء شركة أو نشاط أعمال ليس متاحًا أمام العديد من أطراف السوق المحتملين.

13. **يمثل وجود العديد من القواعد العسكرية الأجنبية فرصة غير مستغلة على نحو تام أمام المنشآت والشركات في جيبوتي.** وقد قام العديد من السفارات والقواعد العسكرية بوضع برامج لتقديم فرص تعاقدية لشركات محلية ـ لكن عدد وجودة الشركات الجيبوتية التي تتقدم يكاد لا يُذكر. وتبين المقابلات أن هذا الموقف يرجع بصورة كبيرة إلى عدم فهم إجراءات المشتريات والتعاقدات والتوريدات من خلال شبكة الإنترنت، وعدم توفر المهارات/القدرات الضرورية للعقود المعلن عنها، وبوجه عام انعدام الجانب الاستباقي من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية للتقدم للحصول على العقود المفتوحة ومتابعتها. ويحتاج رواد الأعمال في جيبوتي إلى مساعدة

[10] التقرير القطري لصندوق النقد الدولي، ورقة عمل قضايا مختارة من جيبوتي، رقم 249/16، يوليو/تموز 2016.
[11] تقرير للبنك الدولي رقم: DJ-94503
[12] تقرير مؤسسة التمويل الدولية "الاستعداد للنمو: حلول لزيادة توفير الخدمات المالية للشركات المملوكة لنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مايو/أيار 2013.
[13] تقرير للبنك الدولي رقم: DJ-94503
[14] ريادة الأعمال أو روح العمل الحر ظاهرة معترف بها عالميًا لكن ليس لها تعريف واحد محدد ودقيق. ويصف كل من كلابر، وأميت، وغويلين (2010)، من وجهة نظر الممارس، كيفية فهم ريادة الأعمال بوجه عام بوصفها عملية لخلق الثروة، لكن لغرض قياس ريادة الأعمال، فإن هذا التعريف يضيق ليكون مقتصرا على الشروع في أنشطة اقتصادية في صورة منشأة قانونية (رسمية).

(1) في تحديد العقود؛ (2) إيجاد المعلومات بشأن العقود المفتوحة في مكان واحد؛ (3) فهم نماذج طلبات التقديم للتعاقد وكيفية استيفائها؛ (4) التدريب لتحسين عروضهم كي تستوفي المعايير وتلبي الاحتياجات.

14. **نظرًا لأن معظم السكان دون الخامسة والثلاثين، وقطاع الخدمات هو المحرك للنشاط الاقتصادي، من المرجح أن السياسات التي تركز على تطوير المهارات، لا سيما مهارات الشباب الصغير، وتحسين شروط دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة الاقتصاد الرسمي ستسهم مساهمة مهمة في خلق فرص العمل.** ومن المرجح أيضًا أن يكون الاستثمار في التعليم القائم على اكتساب المهارات مهمًا للغاية للتخلص من أشكال عدم المساواة حيث من الممكن أن يعمل على تحسين فرص توظيف الشباب والنساء. ومن الضروري التشديد على ضمان تدريب قوة العمل كي تستوفي احتياجات سوق العمل، وإعداد المواطنين وليس المغتربين للحصول على فرص العمل التي تمت تهيئتها من خلال الاستثمارات الكبرى. [15]

15. **قاد العديد من الجمعيات والرابطات الخاصة، ومن بينها الغرفة التجارية في جيبوتي، على مر التاريخ تطوير أنشطة ريادة الأعمال في البلاد، لكن هذه الجهات ينقصها الموارد والقدرات اللازمة كي تحدث التأثير الكبير والتغطية المطلوبة.** وتقدم الغرفة التجارية في جيبوتي مساندة لبرامج التدريب المعنية بتأسيس الشركات، ويشمل ذلك تقديم الأدوات اللازمة لإضفاء الصبغة الرسمية والقيام بأعمال المحاسبة والحصول على المنح. كما تشارك الغرفة التجارية في برامج معنية بتحقيق المساواة بين الجنسين (مع وزارة المرأة وشؤون الأسرة) من خلال برامج التعليم والتدريب الفني والمهني على ريادة الأعمال التي يقدمها مركز المعونة الاجتماعية وتمكين المرأة. وقد بدأ هذا التركيز على المرأة في إطار السياسة الوطنية لتشجيع المساواة بين الجنسين 2011 – 2021. ويقدم العديد من البرامج والجامعات في الوقت الحالي برامج تدريب مخصصة لريادة الأعمال، وإن كانت على نطاق صغير نسبيًا.

16. **في 2015، دخل البنك الدولي في شراكة مع الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية لإطلاق مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية في جيبوتي.** وقامت وكالة جيبوتي للتنمية الاجتماعية بتنفيذ المنحة التي بلغت قيمتها 2.73 مليون دولار بهدف تحسين سبل الوصول إلى برامج تدريب لاكتساب المهارات الحياتية ومهارات كسب العيش والحصول على التمويل لما بلغ على الأقل 3000 شاب وامرأة ليس لديهم قدر كبير من المهارات في مجتمعات فقيرة في منطقة جيبوتي العاصمة، وهي أرتا، وتاجورة، وعلي صبيح. ويقدم هذا المشروع نماذج لبرامج تدريب أساسية ومسابقات حول خطط أنشطة أعمال متناهية الصغر للشباب، وكذلك دمج النساء في سلسلة القيمة الخاصة بالأشغال اليدوية. ويهدف هذا المشروع إلى مساندة ثلاثة آلاف مستفيد على الأقل للحصول على التدريب والتمويل، ومن ثم ممارسة أنشطة مستدامة لتحقيق الدخل. والمستفيدون هم الشباب (16 - 29 سنة تقريبًا) والنساء من المجتمعات المحلية الفقيرة. ومن المقرر أن يمثل الشباب 2200 مستفيد على الأقل من المستفيدين المباشرين ، في حين يبلغ عدد النساء/الفتيات المستفيدات 1500 على الأقل (50% من إجمالي العدد).

17. **على المستوى الأعلى، قامت الحكومة مؤخرًا بتأسيس مركز جديد لريادة الأعمال والقيادة، وإعداد إطار سياسات لتشجيع المشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلاد.** ومن خلال التمويل المقدم من حكومة الهند، قامت حكومة جيبوتي من خلال وزارة المالية باستكمال أعمال الإنشاءات المادية تقريبًا لمركز ريادة الأعمال والقيادة، وصياغة الإطار التصوري الخاص بسياسة المشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في جيبوتي، وهذا الإطار مصمم بنهج متكامل ومستقبلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للمشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. والهدف من مركز ريادة الأعمال والقيادة أن يكون منبرًا ماديًا وافتراضيًا لمساندة المشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في جيبوتي من خلال توفير مركز للموارد والخدمات للمشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وحاضنة أعمال، ومركز لخدمات أنشطة الأعمال، وخدمات تنمية وتطوير للقطاعات التنافسية. وسيعمل مركز ريادة الأعمال والقيادة على تيسير بيئة منظومة ريادة الأعمال في جيبوتي وما تقدمه من خدمات بهدف تسهيل سبل الوصول أمام رواد الأعمال للحصول على الخدمات الحيوية، وفرص تكوين الشبكات، وروابط السوق.

18. **قدمت وزارة المرأة وشؤون الأسرة العديد من المبادرات الرامية إلى مساندة أنشطة ريادة الأعمال من الخاصة بالمرأة.** كما أطلقت الوزارة مركز "العمل الاجتماعي" الذي يتيح مجال عمل وموارد لرائدات الأعمال ـ مع التركيز بصورة أساسية على خدمات مثل تصفيف الشعر، والطهي، والملابس/الموضة لمدة سنتين (باتباع نموذج حاضنة أنشطة الأعمال)؛ وعلى النساء القيام بفتح حساب توفير لدى مؤسسة محلية تقدم خدمات تمويل أصغر. وفي 2017، انتقلت 820 امرأة إلى هذا المركز. وعلاوة على ذلك، في يناير/كانون الثاني 2018 أطلقت وزارة المرأة وشؤون الأسرة برنامج "يوم الإثنين لريادة الأعمال" لتقديم برامج تدريبية (على ريادة الأعمال وتنمية المهارات) لمجموعات تضم 20 امرأة كل يوم إثنين من كل أسبوع لمدة 6 أسابيع. وأبرمت وزارة المرأة وشؤون الأسرة اتفاقيات مع وزارة الشباب ووزارة التعليم، ومع الغرفة التجارية لإنشاء منبر لريادة الأعمال النسائية والقيام ببرامج "تدريب

[15] ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم (WP/17/270)

المدربين/المدربات". وفي إطار شراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تعمل وزارة المرأة وشؤون الأسرة أيضًا مع الجمعيات النسائية في قطاع الصناعات الحرفية لمساعدتهن في تحسين المنتجات وتسويقها.

19. **فيما يتعلق بالتمويل، والتمويل الأصغر، والتمويل اللازم لبدء أنشطة أعمال ـ جرت العادة أن يكون من الصعب الحصول على مصدر تمويل لرواد الأعمال المحتملين (لا سيما النساء والشباب) والمشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، كما أن مصادر التمويل لم تتطور بعد بالشكل الكافي.** ويشير تقييم قام به البنك الدولي مؤخرًا إلى أن عدد المقترضين النشطين من مؤسسات تمويل أصغر ضئيل للغاية (1011 مقترضًا فقط) مقارنة بالمحتمل تحقيقه (حوالي 150 ألف مستخدم لخدمات التمويل الأصغر ـ مقترضين ومودعين بسطاء). وفيما يتعلق بالقروض القائمة، يمثل التمويل الأصغر 130 مليون فرنك جيبوتي، أو 0.04% فقط من إجمالي قروض القطاع المالي القائمة.[16]

20. **شركة التمويل الأصغر الرئيسية في جيبوتي هي الصندوق الشعبي للادخار والائتمان (CPEC)، وهي بوضعها الراهن ليست قادرة على النهوض بالشمول المالي على نحو هادف في جيبوتي.** وهذه الشركة (CPEC)[17]عبارة عن شبكة مكونة من 3 مؤسسات تعاونية مالية على المستوى دون الوطني تم إنشاؤها في 2011، ولديها حوالي 15 ألف عضو (3% فقط من السكان البالغين). وتقدم هذه الشركة نوعين فقط من القروض هما التضامن والقروض الشخصية. [18] وتمثل قروض التضامن 70% من حافظة الشركة. ومن الضروري أن تعمل الشركة على زيادة قدرتها ومهاراتها (على سبيل المثال، إدارة المخاطر[19]، وتقديم التسهيلات الائتمانية والقروض، وأدوات الرقابة، وتطوير منتجات جديدة، إلخ)؛ و(2) تطوير أنشطة تجارية بحتة. [20]

21. **في 2016، قامت الحكومة بتمرير مرسوم رئاسي بإنشاء صندوق الضمانات الجزئية للتسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للمشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (PCG)، وهو آلية من شأنها الحد من المخاطر التي تواجه البنوك التجارية عند قيامها بمنح قروض للمشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لكن هذا المرسوم لم يدخل بعد حيز النفاذ.** [21] وقدم البنك الدولي مساعدة فنية (من خلال منحة من الصندوق الاستئماني لمبادرة إصلاح وتقوية القطاع المالي) لمساندة تصميم صندوق الضمانات الجزئية للتسهيلات الائتمانية والقروض. ويتيح صندوق الضمانات الجزئية للتسهيلات الائتمانية والقروض سبلًا لتخفيف مخاطر الائتمان من قبل الغير بهدف زيادة حصول المشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التسهيلات الائتمانية والقروض. ويشتمل صندوق الضمانات الجزئية للتسهيلات الائتمانية والقروض بصفة عامة على عنصر دعم مالي مع ترتيبات تراعي ظروف الأسواق بالنسبة لتخصيص القروض والتسهيلات الائتمانية، ومن ثم لا يتيح ذلك مجالًا كبيرًا للتشوهات في أسواق التسهيلات الائتمانية والقروض مقارنة بالأشكال المباشرة بصورة أكبر للإجراءات التدخلية مثل البنوك المملوكة للدولة.[22]

22. **علاوة على ذلك، فإن صندوق التنمية الاقتصادية لجيبوتي الذي ترعاه الدولة وتتمثل رسالته في منح التمويل للمشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة المحرومة من الخدمات غير قادر على تلبية احتياجات العديد من المقترضين المحتملين (حتى مع التدخلات المستهدفة) بسبب ضعف ترتيبات الحوكمة، وعدم وجود منتجات ملائمة، والإفراط في الاعتماد على التمويل المقدم من الدولة/المانحين.** وقد قام صندوق التنمية الاقتصادية بتنفيذ العديد من برامج التمويل منذ إنشائه. ولم يمول هذا الصندوق الذي يدير حافظة قروض قائمة بقيمة 7 مليارات فرنك جيبوتي سوى 525 مشروعًا (تضمنت 50 مشروعًا لصغار الخريجين) منها 50% غير قادر على السداد. وعلى ما يبدو أن المعروض من منتجات صندوق التنمية الاقتصادية لا يتوافق مع احتياجات المقترضين من المشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لا سيما النساء والشباب، كما أنه يعاني من مشكلات حوكمة. وقيمة قروض الشباب التي يقدمها صندوق التنمية الاقتصادية عالية إذ تبلغ 3.58 مليون ـ 7.16 مليون فرنك جيبوتي (تقريبًا 20 ـ 40 ألف دولار) بحد أدنى من المساهمة الشخصية يبلغ 20%.

---

[16] تقرير للبنك الدولي رقم: DJ-94503

[17] تتأتى موارد شركة الصندوق الشعبي للادخار والائتمان (CPEC) بالدرجة الأولى من (1) دفعات السداد من العملاء الحاليين؛ (2) التسهيلات الائتمانية والقروض من الحكومة والمانحين الدوليين الآخرين أو الوزارات المعنية ببرامج مستهدفة إلى حد أقل؛ (3) المدخرات (غير المدفوعة و15% محولة) من المدخرين؛ (4) هامش الفائدة.

[18] تقدم شركة الصندوق الشعبي للادخار والائتمان نوعين من القروض: (1) قرض التضامن (3-6 أعضاء، وفائدة شهرية 1.5% سنويًا)؛ قروض تتراوح ما بين 50 ألف و300 ألف فرنك جيبوتي (تقريبًا 280 ـ 590 دولارًا أمريكيًا)؛ و(2) قروض شخصية (بفائدة شهرية 2% في الشهر)؛ قروض تتراوح ما بين 300 ألف ومليون فرنك جيبوتي (تقريبًا 1670– 5590 دولارًا أمريكيًا) وتمثل قروض التضامن 70% من حافظة الشركة.

[19] تبلغ نسبة الحافظة المعرضة لمخاطر (30 يومًا) 4.6% (لا تتجاوز النسبة 2% بوجه عام في أفضل الممارسات).

[20] تقرير للبنك الدولي رقم: DJ-94503

[21] كان من المفترض إطلاق الصندوق برأس مالي مبدئي 1.1 مليون دولار من حكومة جيبوتي في 2015. وكان من المقرر توجيه مخصصات إضافية بقيمة 560 ألف دولار في 2016، و560 ألف دولار في 2017. وكان من المقرر أيضًا تحديد نسبة التغطية بالتنسيق مع مدير الصندوق (PCG).

[22] مبادرة البنك الدولي لإصلاح وتقوية القطاع المالي، 2015: مبادئ البرامج الحكومية لضمانات التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

23. **بوجه عام، ففي حين أن ريادة الأعمال أصبحت محور تركيز لحكومة جيبوتي، لا توجد إجراءات تدخلية هادفة وتتسم بالكفاءة لجعل البيئة غير المواتية بعد تساند على نحو فعال رواد الأعمال والمشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة لا سيما النساء والشباب.** وكانت هناك أنشطة اتسمت بالتفتت وإجراءات تدخلية من جانب الحكومة ومجتمع التنمية الدولي (انظر الملحق 3 ـ مسودة استعراض بيئة ريادة الأعمال، أكتوبر/تشرين الأول 2017)[23]. ونجد أن مهمة تشجيع ريادة الأعمال مقسمة في الوقت الحالي بين أطراف فاعلة مختلفة في القطاع العام (عدد كبير) والقطاع الخاص (عدد قليل). ويبين الشكل 1 أدناه الخريطة المبدئية للأطراف الفاعلة المختلفة في هذه البيئة الخاصة بريادة الأعمال في جيبوتي.

24. **سيكون استغلال الطاقة التحويلية للقطاع الخاص من خلال تشجيع ريادة الأعمال غاية في الأهمية بالنسبة لجيبوتي.** ومن الضروري أن تقوم جيبوتي على الفور بمعالجة تدني مستوى الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والخدمات الأعلى مستوى، ومحدودية تشجيع ريادة الأعمال وخاصة بين الشباب والنساء، وتدني مستوى خلق فرص العمل في المناطق الريفية في الأنشطة غير الزراعية ومحدودية تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال تصنيع سلاسل الإمداد بالنسبة للقطاعات التي تحقق قيمة مضافة عميقة، ويمكن تعزيز ذلك بإستراتيجية تشجع التصدير.

[23] يستند هذا الاستعراض إلى البعثة التي قام بها البنك الدولي في أكتوبر/تشرين الأول 2017، وهو الآن مسودة. وسيتم الانتهاء منه في الربع الأخير من عام 2018.

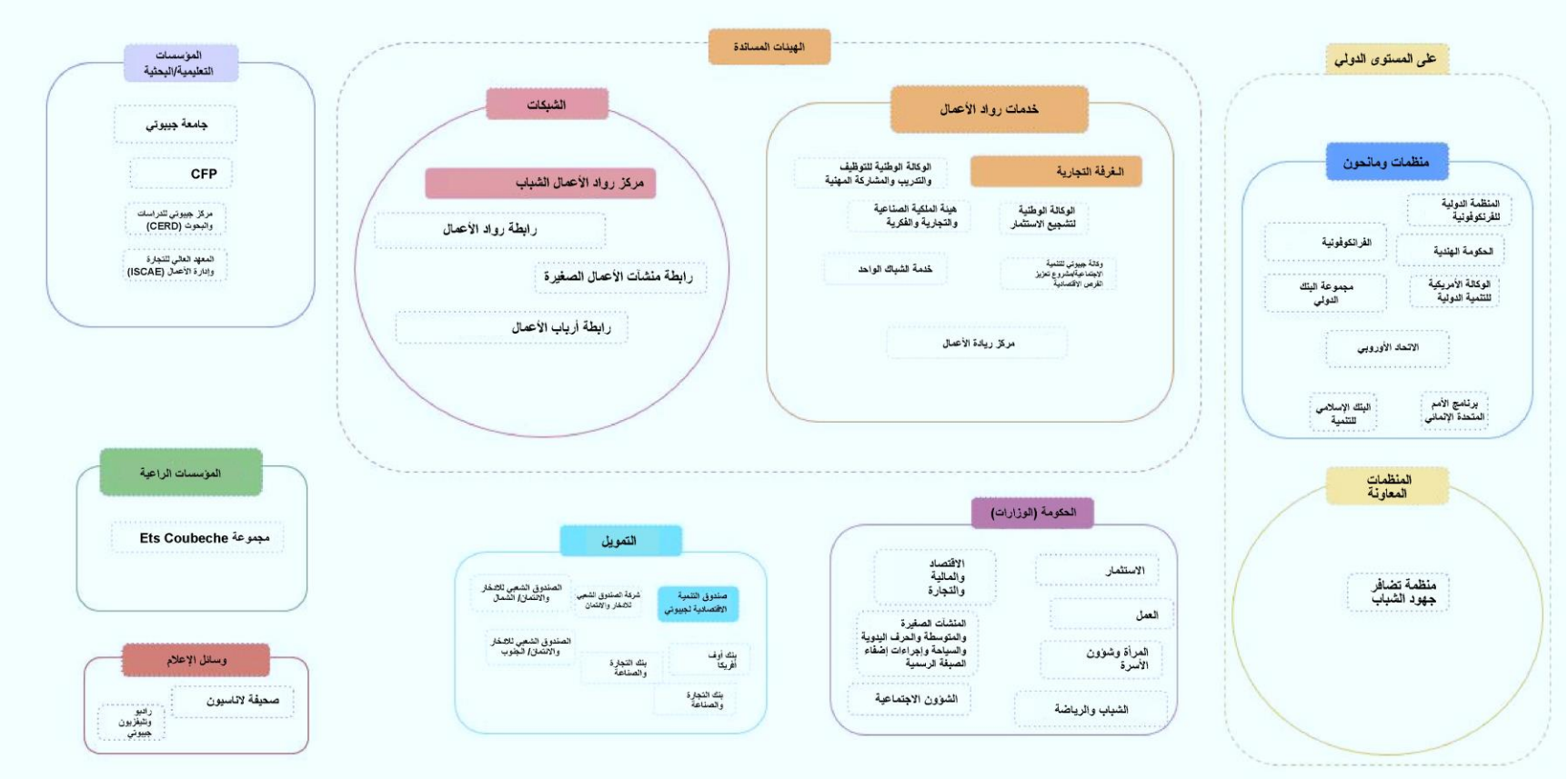
على المستوى الدولي
منظمات وماذحون
المنظمة الدولية للفرنكوفونية
الفرانكوفونية
الحكومة الهندية
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
مجموعة البنك الدولي
الاتحاد الأوروبي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البنك الإسلامي للتنمية
المنظمات المعاونة
منظمة تضافر جهود الشباب
الهيئات المساندة
خدمات رواد الأعمال
الغرفة التجارية
الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار
الوكالة الوطنية للتوظيف والتدريب والمشاركة المهنية
هيئة الملكية الصناعية والتجارية والفكرية
وحدة جيبوتي للتنمية الاجتماعية/مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية
خدمة الشباك الواحد
مركز ريادة الأعمال
الشبكات
مركز رواد الأعمال الشباب
رابطة رواد الأعمال
رابطة منشآت الأعمال الصغيرة
رابطة أرباب الأعمال
المؤسسات التعليمية/البحثية
جامعة جيبوتي
CFP
مركز جيبوتي للدراسات والبحوث (CERD)
المعهد العالي للتجارة وإدارة الأعمال (ISCAE)
الحكومة (الوزارات)
الاستثمار
الاقتصاد والمالية والتجارة
العمل
المنشآت الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية والسياحة وإجراءات إضفاء الصبغة الرسمية
المرأة وشؤون الأسرة
الشؤون الاجتماعية
الشباب والرياضة
التمويل
صندوق التنمية الاقتصادية لجيبوتي
شركة الصندوق الشعبي للادخار والائتمان
الصندوق الشعبي للادخار والائتمان/ الشمال
الصندوق الشعبي للادخار والائتمان/ الجنوب
بنك أوف أفريكا
بنك التجارة والصناعة
بنك التجارة والصناعة
المؤسسات الراعية
مجموعة Ets Coubeche
وسائل الإعلام
صحيفة لاناسيون
راديو وتليفزيون جيبوتي

□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□

25. **تتمتع جيبوتي بإمكانات قوية تجعلها مركزًا صناعيًا وتجاريًا في المنطقة، ويعمل ذلك على مساندة تنمية القطاع الخاص.** وتستفيد جيبوتي من عدد من السياسات التفضيلية مثل اتفاقية فرص النمو في أفريقيا (AGOA)، ومبادرة أي شيء فيما عدا الأسلحة، والكوميسا (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)، ويساعد ذلك في إيجاد مركز صادرات لمنتجات التصنيع والصناعات التحويلية حول الميناء. وسيعمل إنشاء خط السكة الحديدية بين جيبوتي وإثيوبيا بصورة كبيرة على تعزيز كفاءة اللوجستيات وقدرات النقل بين البلدين، مع إمكانية أن تصبح جيبوتي طرفًا فاعلًا في تصنيع وتغليف سلع التصنيع التحويلي الخفيفة، وخاصة إذا نجحت في جذب استثمارات إقليمية من إثيوبيا.

26. **من خلال الميناء والمنطقة الاقتصادية الخاصة الجديدة، وكذلك مبادرة الصين المعنية بالبنية التحتية "حزام واحد، طريق واحد"، من الممكن أن يكون للمشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في جيبوتي مكانة تمكنها من القيام بدور في تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد.** وقامت هيئة الموانئ والمناطق الحرة في جيبوتي بتأمين استثمارات صينية كبرى، ومن الممكن أن تعمل هذه الاستثمارات على تعزيز العديد من القطاعات، وهي على وجه التحديد: (1) اللوجستيات والنقل والتخزين والتوزيع؛ (2) التجارة (بورصات تبادل السلع السائبة في مخازن البضاع المرهونة، والعرض، والبيع بالتجزئة في المناطق الحرة؛ (3) الصناعات التحويلية؛ (4) مساندة أنشطة الأعمال (الخدمات المالية، وخدمات المعلومات، والفنادق، ومراكز التدريب، وغير ذلك من خدمات التوكيلات والوكالات الأخرى). وعلاوة على ذلك، يشير العديد من الدراسات القطاعية التي قام بها البنك الدولي وآخرون[24] إلى إمكانية إيجاد فرص عمل وتحقيق دخل من جانب قطاعات محددة، مثل مصائد الأسماك وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ستساندها قريبًا البنية التحتية الجديدة، مثل المنطقة الحرة.

27. يتطلب تحقيق هذه الإمكانات، بالإضافة إلى خفض تكاليف عوامل الإنتاج، روابط قوية مع المشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة المحلية، وبرنامجًا لتشجيع الاستثمار المستدام. والتنوع في غاية الأهمية بالنسبة لجيبوتي من أجل تنمية القطاعات التي لديها إمكانات كبيرة لتحقيق نمو وفرص عمل، مثل السياحة والصيد، والحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع منفرد (الخدمات) ويخدم عميلاً واحداً فقط بالدرجة الأولى (إثيوبيا). [25] ويجب أن يشمل ذلك إعداد إستراتيجية موسعة ومحكمة لجذب المستثمرين الأجانب المعنيين بالتصدير وتنفيذ هذه الإستراتيجية. ويجب أن يترافق مع ذلك جهود لتسويق الصادرات بهدف إقناع الشركات الأجنبية، التي تقوم بتعهيد المهام إلى مشترين دوليين في دول أخرى، لنقل إنتاجها إلى جيبوتي. وسيعتمد النجاح على تنمية ريادة الأعمال المحلية وإيجاد قطاع خاص مفعم بالحيوية ومدعوم بتراجع معوقات التشغيل والعمليات والدخول إلى السوق التي تواجهها الشركات.

ج. الأهداف العليا التي يسهم المشروع في تحقيقها

28. **يساند المشروع المقترح نهج حكومة جيبوتي إزاء التنمية كما ورد في رؤية 2035 ـ وهي رؤية إستراتيجية طويلة الأجل للتنمية في جيبوتي.** ويتمثل أحد أهداف جيبوتي في إطار هذه الرؤية في تحويل جيبوتي إلى اقتصاد متوسط الدخل بحلول 2035. ووفقا لصندوق النقد الدولي، فإن هدف جيبوتي المتمثل في زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 3 أمثال يتطلب تحقيق معدل نمو مستدام في إجمالي الناتج المحلي بنسبة حوالي 7%. [26] وعلاوة على مساندة محاور التركيز المتداخلة الخاصة بالحد من انعدام المساواة بين الجنسين ودعم الشباب، تركز هذه الرؤية على 5 ركائز تمثل التحديات الإنمائية الرئيسية لجيبوتي، ويشمل ذلك "اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة مع وجود قطاع خاص يمثل قاطرة النمو: نمو متنوع، مع قطاع خاص يقود نموذج النمو الجديد؛ وتطوير السوق المالية؛ وتحسينات سلاسل الإمداد".

29. **علاوة على ذلك، سيساند المشروع المقترح بصورة مباشرة جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز بيئة ريادة الأعمال وتدعيمها، وإعداد إطار سياسات جديد للمشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.** وبمساندة مالية من حكومة الهند، تقوم حكومة جيبوتي في الوقت الحالي بإنشاء مركز ريادة الأعمال والقيادة. ويساند العديد من الأطراف الفاعلة الأخرى في مجال ريادة الأعمال ـ

---

[24] أنظر: تقييم مصائد الأسماك في جيبوتي، ليسلي ويدمان، البنك الدولي، 2018؛ وريادة المناطق الحرة لتحقيق التحول الاقتصادي وفرص العمل في جيبوتي: من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد.
مركز الاقتصاد الهيكلي الجديد في جامعة بكين، ومبادرة صنع في أفريقيا، ديسمبر/كانون الأول 2016؛ والنقل واللوجستيات في جيبوتي: مساهمة في خلق فرص عمل وتحقيق التنوع الاقتصادي، مذكرة سياسات، وحدة النقل التابعة للبنك الدولي، فبراير/شباط 2013؛ وخطة عمل الإستراتيجية الوطنية لتنمية التجارة، ومشروع برنامج التجارة (TradeComm Facility) التابع للاتحاد الأوربي، 2010؛

[25] التقرير القطري لصندوق النقد الدولي، ورقة عمل قضايا مختارة من جيبوتي، رقم 16/249

[26] سعي جيبوتي لتحقيق نمو شامل (ورقة عمل لصندوق النقد الدولي رقم [17/270]) (ديسمبر/كانون الأول 2017).

على سبيل المثال وزارة المرأة وشؤون الأسرة، والغرفة التجارية ـ مركز ريادة الأعمال والقيادة والجهود الرامية إلى إيجاد منبر شامل للجميع.

30. **يتوافق المشروع المقترح مع هدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، بالإضافة إلى تعظيم التمويل من أجل التنمية.** ويساند المشروع المقترح الركيزة الثانية من إطار الشراكة القطرية للسنوات المالية 2014 – 2018، الذي يحدد تعزيز بيئة أنشطة الأعمال وزيادة تعميم الخدمات المالية بوصفها نواتج رئيسية. ويجري حاليًا إعداد دراسة تشخيصية منهجية وإطار شراكة قطرية جديد للسنوات المالية 2019 – 2023. ويتوافق هذا المشروع أيضًا مع الدروس المستفادة من مشاركة مجموعة البنك الدولي في 2016 في تقارير مجموعة التقييم المستقلة الخاصة بالدول الصغيرة التي ألمحت إلى أهمية الجهود الرامية إلى تحفيز تقديم برامج التدريب وخدمات تطوير وتنمية أنشطة الأعمال لرواد الأعمال من خلال وسطاء أقوياء. ويدعم هذا المشروع سبل الوصول إلى التمويل التجاري من خلال تقديم برامج بناء القدرات لصندوق الضمانات الجزئية للتسهيلات الائتمانية والقروض (PCG) (الذي سيعمل على خفض المخاطر التي تواجهها البنوك وتشجيع التمويل التجاري كي يتدفق إلى رواد الأعمال من الشباب والنساء)، وكذلك من خلال تعزيز قطاع التمويل الأصغر. ويتوافق هذان المكونان معًا مع نهج تعظيم التمويل من أجل التنمية من خلال الاستفادة من القطاع الخاص وتعظيم استخدام الموارد العامة النادرة لإثبات أن المرأة والشباب بمقدورهم الحصول على خدمات بنكية والتعامل مع البنوك، ولزيادة توفير خدمات التمويل التجاري لهم.

31. **يدعم المشروع المقترح ركيزة "تجديد العقد الاجتماعي" الخاصة بالإستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتعزيز القدرة على المجابهة والمرونة من خلال تنمية وتطوير القطاع الخاص على مستوى القاعدة العريضة، وتطوير المهارات التي تتوافق مع احتياجات السوق.** وتقوم هذه المهارات ومجموعة السلوكيات بدور غاية في الأهمية في بناء المزيد من القدرة على المجابهة والمرونة إزاء جميع أنواع الصدمات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تحدث. ويهدف المشروع المقترح أيضًا إلى تعزيز المؤسسات العامة من أجل تقديم الخدمات على نحو أكثر كفاءة وفاعلية من خلال تقوية العديد من الجهات والهيئات الحكومية المسؤولة عن تشجيع وتمويل ريادة الأعمال والصناعات التنافسية.

32. **يساند المشروع المقترح الهدف الوراد في مذكرة الإجراءات المعنية بالمساواة بين الجنسين الصادرة عن قطاع الممارسات العالمية المعني بالتمويل والتنافسية والابتكار لدى مجموعة البنك الدولي للسنوات المالية 2018 – 2020، والتي تعمل على تعميق التزام قطاعات الممارسات العالمية بتحقيق المساواة بين الجنسين في الأسواق المالية وفي أعمال تنمية وتطوير القطاع المالي، والحد من التفاوت بين الجنسين في تعميم الخدمات المالية.** وسيساند هذا المشروع الركائز الرئيسية لإستراتيجية المساواة بين الجنسين المتمثلة في (1) التخلص من المعوقات التي تحول دون إيجاد فرص عمل أفضل؛ و(2) تعزيز صوت المرأة وتمثيلها. وعلى وجه التحديد، يجسد المشروع المقترح الإجراءات التدخلية التي يساندها قطاع الممارسات العالمية المعني بالتمويل والتنافسية والابتكار المتمثلة في "الاستثمار في جمع واستخدام البيانات حسب نوع الجنس"، و"تقييم ومعالجة الفجوات الخاصة بتوفير التمويل والخدمات للمرأة في مجال المشروعات على نحو وأوضح"، و"التركيز واتخاذ نهج إستراتيجي، ويشمل ذلك من خلال إعداد وتنفيذ المشروعات والخدمات الاستشارية التي تستهدف توفير الخدمات المالية للمرأة". [27]

□□□□□□ □□□□□□ □□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□

33. **يستند المشروع المقترح إلى تعزيز فرص الدخل في مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية في جيبوتي.** ويتكون مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية في جيبوتي من: تحديد وتدريب المنسقين الأقران؛ وتعبئة الشباب وبرامج التدريب الأساسية؛ ومسابقات حول خطط أنشطة أعمال متناهية الصغر للشباب؛ والتوجيه أثناء الأداء. وحتى يتسنى تطوير سلسلة القيمة الخاصة بالأعمال الحرفية، يساند مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية في جيبوتي أيضًا تنمية مجموعات الأعمال الحرفية، وتطوير المهارات في تصميم وتطوير المنتجات، وتطوير أنشطة الأعمال والتسويق، والوصول إلى الخدمات المالية والتمويل (تحويلات نقدية إلى المنظمات على مستوى المجموعات التي تقوم بدورها بتخصيص الأموال لأعضاء مجموعات المنتجين). وحتى هذا التاريخ، تم تدريب 1600 مستفيد مباشر، ومن المتوقع أن يتجاوز المشروع المستهدفات الخاصة به ويصل إلى ثلاثة آلاف شاب. و50% من الشباب المسجلين في برامج التدريب حتى الآن من النساء، و45% من الذين حصلوا على تحويلات نقدية من النساء. وبناء على التقديرات الخاصة بالدفعة الأولى من الحاصلين على تحويلات نقدية، فبعد 9 - 12 شهرًا من تمويل مجموعات العمل، وجد أن متوسط حجم المبيعات 90 ألف فرنك جيبوتي (500 دولار)، و40 ألف فرنك جيبوتي (225 دولارًا) أرباح لمجموعة مكونة من عضوين في المتوسط.

[27] سابقًا مذكرة الممارسات المعنية بالمساواة بين الجنسين من قطاع الممارسات العالمية المعني بالتمويل والأسواق (السنوات المالية 2018 – 2020).

34. **سيستفيد هذا المشروع من الفرص التي تأتت من مشروع الحوكمة من أجل تنمية القطاع الخاص والتمويل الذي يهدف إلى تحسين مناخ أنشطة الأعمال في جيبوتي.** ويدعم مشروع الحوكمة من أجل تنمية القطاع الخاص والتمويل تحسين بيئة أنشطة الأعمال، ويشمل ذلك إنشاء الشركات، والحصول على تسهيلات ائتمانية وقروض، كما سيدعم صياغة إستراتيجية وطنية لتشجيع الاستثمار. ويأتي المشروع المقترح مكملًا ومتممًا بصورة مباشرة لهذه الجهود من خلال العمل من أجل خلق وتعزيز رواد العمل الحر الذين يمتلكون الشركات والأنشطة الخاصة بهم، وتحسين جودة التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للمقترضين (جانب الطلب)، وتطوير وتنمية الجودة النوعية للمشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في قطاعات وسلاسل قيمة ذات أولوية.

د. الهدف الإنمائي المقترح

الأهداف الإنمائية للمشروع (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)
يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في تحسين الفرص الاقتصادية لرواد الأعمال المستهدفين.

النتائج الرئيسية

35. سوف يتم قياس الهدف الإنمائي المقترح من خلال مؤشرات النتائج التالية:

أ- عدد الشركات التي يسجلها رواد أعمال حصلوا على خدمات يساندها المشروع (% نساء) (% شباب)

ب- عدد المستفيدين الذين حصلوا على تمويل في إطار المشروع (% نساء) (% شباب)

36. علاوة على ذلك، سيتم قياس المؤشرات الوسيطة التالية:

أ- عدد المستفيدين من المشروع الذين حصلوا على منح (% نساء) (% شباب)

1) عدد المستفيدين الذين حصلوا على شهادات تدريب في إطار المشروع (% نساء) (% شباب)

2) الفائزون في مسابقات خطط أنشطة الأعمال (% نساء) (% شباب)

ب- المستفيدون من خدمات تنمية وتطوير أنشطة الأعمال من خلال المشروع (% نساء) (% شباب)

ج- عدد الضمانات الجزئية للتسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة من خلال صندوق الضمانات الجزئية للتسهيلات الائتمانية والقروض الذي يسانده المشروع

د- قيمة التمويل التجاري المقدم من خلال صندوق الضمانات الجزئية للتسهيلات الائتمانية والقروض الذي يسانده المشروع

ه- عدد التوصيات المنفذة بمعرفة شركة الصندوق الشعبي للادخار والائتمان (CPEC) في إطار خطة عمل إعادة الهيكلة المعدة من خلال المشروع

و- عدد التوصيات المنفذة في إطار خطط عمل تنمية وتطوير سلاسل القيمة المعدة من خلال المشروع

هـ. وصف المشروع

37. سيساند هذا المشروع الأنشطة التي تعمل لصالح خلق شركات جديدة عالية الأداء، وخلق فرص عمل للشباب والنساء الذين بمقدورهم إنشاء المشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ويشمل ذلك سلاسل القيمة التنافسية. ويرتكز هذا المشروع إلى المسوغات التالية:

الشكل 2. نظرية التغيير الخاصة بالمشروع المقترح

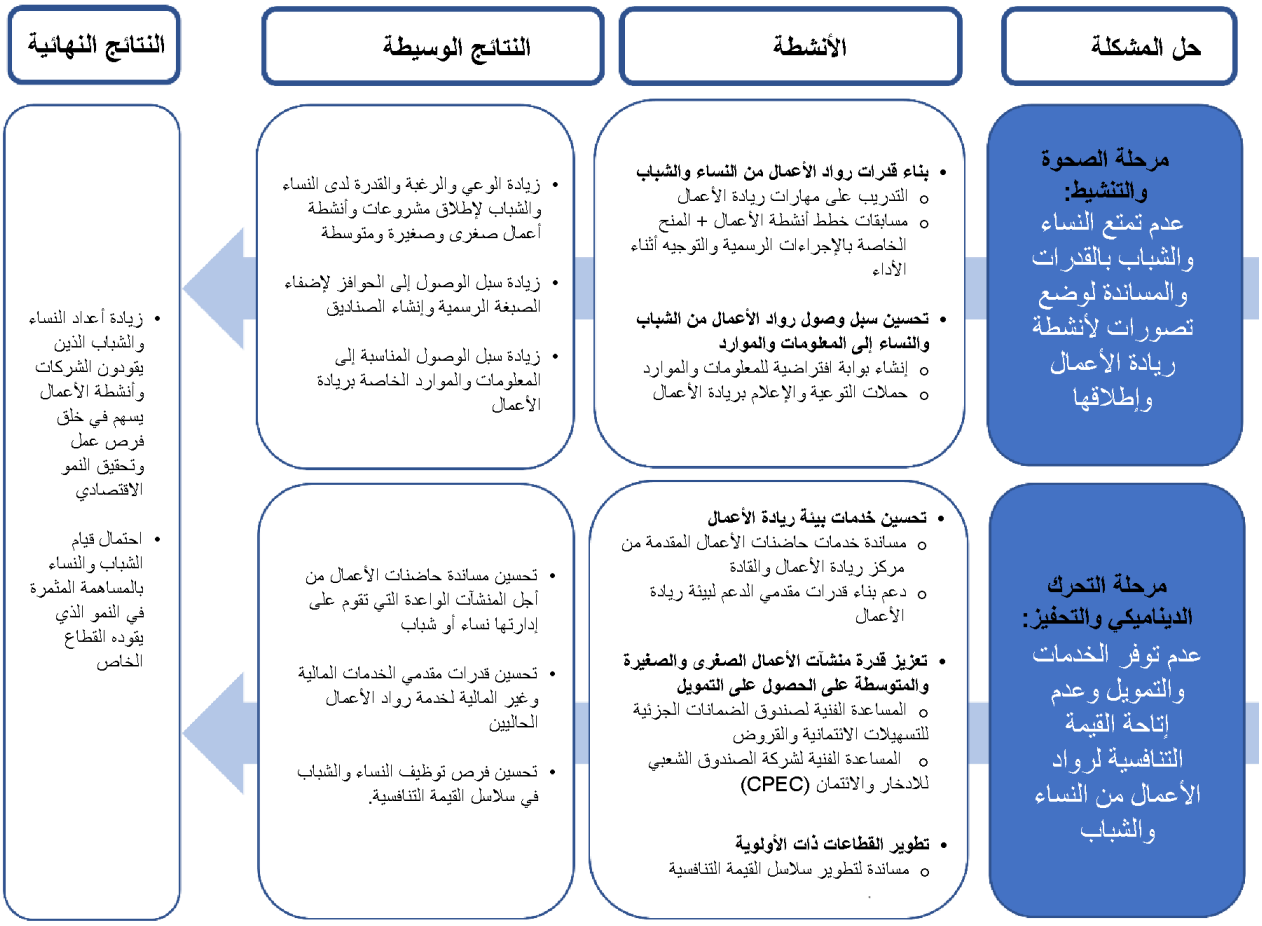

38. فيما يتعلق بمساندة المستفيدين وبيئة العمل التي يعملون فيها، تتوافق أنشطة المشروع مع المراحل الأربعة لتطوير وتنمية ريادة الأعمال وهي: الصحوة، والتنشيط، والتحرك الديناميكي، والتحفيز (الشكل 3).

الشكل 3. إطار تنمية وتطوير ريادة الأعمال

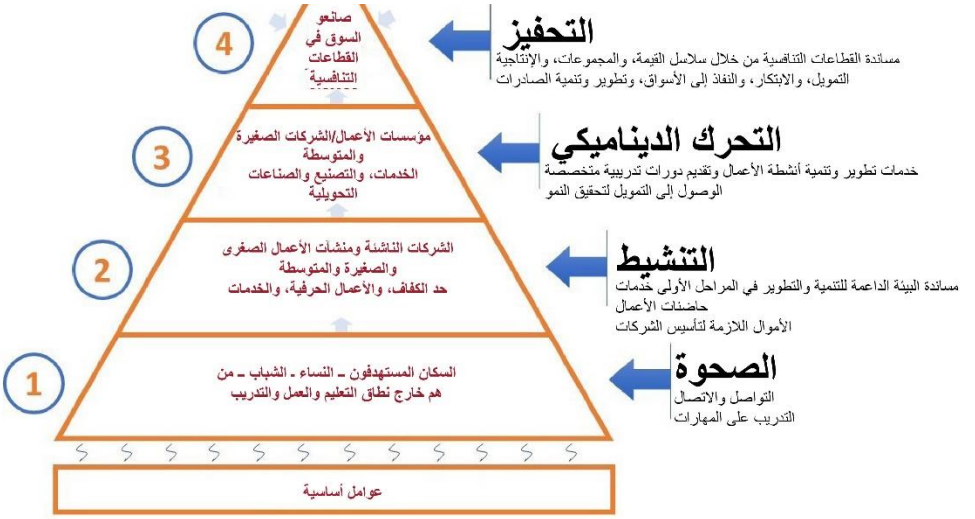

39. فيما يتعلق بتوفير سبل وصول رواد الأعمال من الشباب والنساء إلى التمويل، يخطط المشروع للتدخل على مستويين: (1) من خلال تقديم منح للمنشآت والشركات المؤسسة حديثًا، وللفائزين في مسابقات خطط أنشطة الأعمال لصياغة أفكارهم ووضعها في إطار تجاري؛ و(2) تحسين عمليات المؤسسات المالية الحالية لمساعدتها في تقديم خدمات تمويل أفضل للمقترضين. وسيقدم المشروع مساعدة فنية لمساندة القدرات الإدارية والفنية للصندوق المخطط المعني بالضمانات الجزئية للتسهيلات الائتمانية والقروض. ولهذا الصندوق إطار قانوني وتنظيمي حالي. وسيعتمد المشروع على العمل الذي تم القيام به بالفعل لوضع هذه الآلية وتفعيلها. كما سيقدم المشروع مساعدة فنية لتحسين قدرات وعروض شبكة شركة الصندوق الشعبي للادخار والائتمان (CPEC) بهدف تحفيز تقديم خدمات التمويل الأصغر المناسبة لرواد الأعمال من النساء والشباب.

40. **المكون 1: مرحلة الصحوة والتنشيط ـ بناء قدرات رواد الأعمال من الشباب والنساء (6 ملايين دولار)** يهدف هذا المكون إلى تحسين سبل الوصول إلى (1) برامج التدريب المعنية بتنمية المهارات وأنشطة الأعمال (من خلال توسيع نطاق مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية الحالي)؛ (2) التمويل على نطاق صغير؛ (3) المعلومات والموارد لرواد الأعمال. (أي منح ممولة في إطار هذا المشروع ستكون فقط للمنشآت الرسمية).

المكون الفرعي *1.1* ـ بناء قدرات رواد الأعمال من الشباب والنساء (*5* ملايين دولار) (تنفيذ وكالة جيبوتي للتنمية الاجتماعية)

(أ) **التدريب على مهارات ريادة الأعمال:** سيعمل هذا المكون الفرعي على توسيع نطاق نموذج مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية لتقديم برامج تدريب شاملة على مهارات ريادة الأعمال للنساء والشباب تؤدي إلى استكمال خطة لنشاط الأعمال والإعداد لعملية إضفاء الصبغة الرسمية للنشاط. وسيحصل رواد الأعمال الذين يستكملون التدريب على نحو مرض على شهادة إتمام التدريب.

(ب) إضفاء الطابع الرسمي على المنح المقدمة لخريجي الدورات التدريبية: سيتم تقديم منح للمنشآت الرسمية المسجلة حديثًا التي أنشأها رواد الأعمال من الشباب والنساء ممن حصلوا على تدريب وشهادة اعتماد في إطار برنامج التدريب الموضح تفصيلًا في المكون الفرعي 1.1.

(ج) إجراء مسابقات لخطط أنشطة الأعمال مع تقديم منح[28] خاصة بوضع التصورات والمفاهيم/إضفاء الصبغة التجارية والتوجيه أثناء الأداء لأغراض المتابعة: سيتم تقديم منح للمنشآت الرسمية الفائزة في مسابقات خطط أنشطة الأعمال (قد تضم قائمة المستفيدين أو لا تضم

[28] قد تتضمن الأنشطة المؤهلة في إطار هذه المنح: (1) اختبار/تجربة السوق؛ (2) تسجيل الملكية الفكرية/الحصول على براءات اختراع؛ (3) تحسين المنتج. وتوافقًا مع نموذج مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية، سيتم اتخاذ قرار التمويل من قبل لجنة تنمية مجتمعية إقليمية مكونة حسب معايير الاختيار المحددة، على سبيل المثال من مسؤولين منتخبين، وقادة محليين، وممثلين لمؤسسات مالية، ومركز ريادة الأعمال والقيادة، وممثلين من القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، وممثلين عن النساء والشباب والفقراء. وسيحدد دليل عمليات المشروع تفاصيل اختيار هذه اللجنة، ومعايير تأهيل المستفيدين، والأنشطة المؤهلة.

هؤلاء الذين حصلوا على منح خاصة بإضفاء الصبغة الرسمية على أنشطة الأعمال من خلال التدريب الموضح أعلاه، لكن من الضروري لأي منشأة تحصل على منحة أن تكون مسجلة).

المكون الفرعي *1-2* ـ تحسين سبل وصول رواد الأعمال من الشباب والنساء إلى التمويل (مليون دولار) (تنفيذ مركز ريادة الأعمال والقيادة)

(أ) إنشاء بوابة افتراضية للمعلومات والموارد لرواد الأعمال

(ب) حملات التوعية والإعلام بريادة الأعمال

41. **المكون 2: مرحلة التحرك الديناميكي والتحفيز ـ تحسين سبل الوصول إلى الخدمات، والتمويل، وسلاسل القيمة التنافسية لرواد الأعمال من الشباب والنساء (7 ملايين دولار).** يهدف هذا المكون إلى تحسين سبل الوصول إلى الخدمات، والتمويل، وسلاسل القيمة التنافسية لرواد الأعمال من الشباب والنساء من خلال تحسين وتوسيع نطاق قدرات مقدمي الدعم لبيئة ريادة الأعمال، ومن خلال تنشيط صندوق الضمانات الجزئية للتسهيلات الائتمانية والقروض، وتدعيم شبكة شركة الصندوق الشعبي للادخار والائتمان (CPEC) المتخصصة في خدمات التمويل الأصغر. كما سيقدم هذا المكون مساعدة فنية بهدف المساعدة في تحديد وتطوير سلاسل القيمة والقطاعات التنافسية وتمكين المنشآت من تلبية احتياجات هذه القطاعات الديناميكية الجديدة على نحو أفضل.

المكون الفرعي *2-1* ـ تحسين خدمات بيئة ريادة الأعمال (*4* ملايين دولار) (تنفيذ مركز ريادة الأعمال والقيادة)

(أ) مساندة خدمات حاضنات الأعمال المقدمة من مركز ريادة الأعمال والقيادة: سيتم تقديم مساعدة فنية لحاضنة الأعمال بمركز ريادة الأعمال والقيادة في المجالات التالية على سبيل المثال وليس الحصر (1) العمليات والتشغيل؛ (2) تطوير التوجه الإستراتيجي الخاص بالحاضنة؛ (3) تطوير وتنفيذ عروض الخدمات الخاصة بها (يمكن أن تتضمن توريدات ومشتريات خاصة بمعدات تكنولوجيا المعلومات والمعدات والأجهزة المكتبية الخفيفة)؛ (4) بناء قدرات موظفي مركز ريادة الأعمال والقيادة.

(ب) دعم بناء قدرات مقدمي الدعم لبيئة ريادة الأعمال: سيتم تقديم مساعدة فنية لمشغلي بيئة منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحسين قدرتهم بهدف مساعدة رواد الأعمال بتقديم خدمات معاونة وبرامج تغطية وانتشار، ويشمل ذلك تقديم برامج تدريب متخصصة في مجال ريادة الأعمال تركز على تطوير أنشطة الأعمال وأعمال المحاسبة ووظائف النمو (على سبيل المثال، الموارد البشرية، والتسويق، والإدارة المالية طويلة الأجل، وإدارة المخزون، وروابط سلاسل الإمداد، إلخ).

المكون الفرعي *2.2* ـ زيادة سبل الوصول إلى التمويل أمام المشروعات وأنشطة الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (مليون دولار) (تنفيذ مركز ريادة الأعمال والقيادة)

(أ) المساعدة الفنية لصندوق الضمانات الجزئية للتسهيلات الائتمانية والقروض: سيتم تقديم مساعدة فنية لتنشيط صندوق الضمانات الجزئية للتسهيلات الائتمانية والقروض والعمليات اليومية التي يقوم بها، ويشمل ذلك مساندة حوكمة الصندوق بناء على أفضل الممارسات الدولية، وتشكيل مجلس إدارة له، والمشاركة مع البنوك التجارية، والتخطيط من أجل التمويل المشترك من القطاع الخاص، إلخ (لن يقدم المشروع رأس مال للصندوق).

(ب) المساعدة الفنية لشركة الصندوق الشعبي للادخار والائتمان (CPEC): سيتم تقديم مساعدة فنية لشركة الصندوق الشعبي للادخار والائتمان (CPEC)، ويشمل ذلك (1) خطة عمل مع توصيات ملموسة لإعادة الهيكلة و/أو تحسين العمليات والإدارة (على سبيل المثال، إدارة المخاطر، ومخصصات القروض والتسهيلات الائتمانية، وأدوات الرقابة، وتطوير المنتجات الجديدة، إلخ)، وكذلك تطوير الأنشطة التجارية من أجل التمويل المستدام، و(2) التدريب على تطوير مهارات التشغيل لموظفي الشركة. (لن يقدم المشروع رأس مال للشركة).

المكون الفرعي 2-3 ـ تنمية وتطوير سلاسل القيمة ذات الأولوية (مليونا دولار) (تنفيذ مركز ريادة الأعمال والقيادة)

(أ) مساندة لتنمية وتطوير سلاسل القيمة التنافسية: سيتم تقديم مساعدة فنية لإعداد إستراتيجيات سلاسل القيمة وخطط العمل الخاصة بها، وتنفيذ التحالفات القطاعية، وإنشاء روابط سلاسل الإمداد، وتطوير وتنمية خدمات تسويق الصادرات، وتشجيع فرص العمل للشباب والنساء.

42. **المكون 3: مساندة تنفيذ ومتابعة المشروع (مليونا دولار).** سيمول هذا المكون المساعدة الفنية والمعدات والتدريب وتكاليف التشغيل الخاصة بفريق عمل مركز ريادة الأعمال والقيادة حتى يقوم بالوظائف التالية الخاصة بوحدة تنفيذ المشروع: (أ) بناء المؤسسات، (2) تنفيذ المشروع، (3) رصد ومتابعة المشروع، (4) تقييم المشروع. وسيساند هذا المكون أيضًا مركز ريادة الأعمال والقيادة في مجالات المحاسبة وإدارة الموازنة، والتوريدات/المشتريات/التعاقدات، والوظائف الإدارية بوجه عام.

و. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

43. سيقوم على تنفيذ هذا المشروع مركز ريادة الأعمال والقيادة تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتمويل المكلفة بالإشراف على شؤون الصناعة. وسيكون مركز ريادة الأعمال والقيادة مسؤولًا عن تنسيق تنفيذ أنشطة المشروع، وإدارة أعمال التوريدات والتعاقدات والإدارة المالية الخاصة بالمشروع.

44. تم تعيين منسق للمشروع وأخصائي مشتريات وتوريدات من قبل وزارة المالية. وسيتم دفع جميع الرواتب من موارد داخلية يتم تدبيرها بصورة رئيسية من المنح المقدمة من الحكومة.

45. تم عرض قانون تأسيس مركز ريادة الأعمال والقيادة على مجلس الوزراء في أبريل/نيسان 2018. ويُشترط لسريان هذا القانون أن يقوم البرلمان بتمريره.

46. يتمتع مركز ريادة الأعمال والقيادة، من خلال وزارة الاقتصاد والمالية، بنطاق اختصاص وسلطة تخول له جمع مختلف الأطراف، كما أن لديه رؤية لازمة للإشراف على إعداد وتنفيذ المشروع. ومركز ريادة الأعمال عبارة عن مؤسسة شبه عامة لا تهدف إلى الربح وله مجلس إدارة مكون من ممثلين للقطاعين الخاص والعام. ويتمثل نطاق ولاية واختصاص مركز ريادة الأعمال والقيادة في (1) تنسيق وإصلاحات برامج تنمية أنشطة الأعمال وريادة الأعمال، (2) تشجيع ريادة الأعمال بين الشباب وأنشطة التطوير والتنمية ومساندة حاضنات الأعمال، (3) إنعاش وتنشيط أنشطة الأعمال، (4) تحفيز التنافسية لدى القطاع الخاص في قطاعات النمو.

47. يترأس مركز ريادة الأعمال والقيادة مدير يتم تعيينه بموجب مرسوم بناء على اقتراح من وزير الاقتصاد والمالية وباتباع إجراءات اختيار وتعيين تنافسية.

48. سيكون مجلس إدارة مجلس ريادة الأعمال والقيادة بمثابة اللجنة التوجيهية للمشروع. وتتكون اللجنة التوجيهية للمشروع، على سبيل المثال وليس الحصر، من ممثلين من وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة المرأة وشؤون الأسرة، وجامعة جيبوتي، وهيئة الموانئ، والغرفة التجارية، ورابطة المصرفيين، ونادي رواد الأعمال الشباب. وستكون اللجنة التوجيهية للمشروع مسؤولة عن: (1) التوجهات الإستراتيجية وخطة العمل السنوية لمركز ريادة الأعمال والقيادة؛ (2) التنظيم الإداري لمركز ريادة الأعمال والقيادة وتحديد إجراءات العمل الخاصة به؛ (3) إعداد الموازنات السنوية والحسابات المؤقتة؛ (4) تقديم التقرير السنوي وتقديم القوائم المالية وتقارير مراقب الحسابات، وتقرير الأداء الخاص بالمدير؛ (5) تحديد وإنفاذ قواعد إجراءات مركز ريادة الأعمال والقيادة؛ (5) إعداد دليل عمليات مركز ريادة الأعمال والقيادة.

49. سيوقع مركز ريادة الأعمال والقيادة على مذكرة تفاهم مع وكالة جيبوتي للتنمية الاجتماعية لتنفيذ المكون 1. وتعتبر وكالة جيبوتي للتنمية الاجتماعية حاليًا هي الهيئة القائمة على تنفيذ مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية. وسيحدد التوقيع على مذكرة التفاهم جميع الشروط التي بموجبها سيقوم مركز ريادة الأعمال والقيادة بتقديم الأموال لوكالة جيبوتي للتنمية الاجتماعية لتنفيذ المكون 1.

50. سيُطلب من أي منشأة تحصل على منحة من خلال المشروع (إما نتيجة استكمال التدريب على نحو مرض و/أو الفوز في مسابقة خطط أنشطة الأعمال في إطار المكون الفرعي **1-1**) فتح حساب باسمها لدى مؤسسة مالية رسمية (أو تقديم ما يفيد وجود حساب نشط) كي يتسنى لها تلقي الأموال. وأي منح ممولة في إطار هذا المشروع ستكون فقط للمنشآت الرسمية. ومن خلال ربط المستفيدين بحسابات ودائع، يشجع هذا المكون الشمول المالي بهدف السماح للمستفيدين بالتخارج من منظومة التمويل الأصغر بمجرد استقرار أنشطتهم الاقتصادية على نحو كاف. وستكون وكالة جيبوتي للتنمية الاجتماعية مسؤولة عن مطالبة مركز ريادة الأعمال والقيادة بالشروع في صرف أموال المنح للمستفيدين المؤهلين.

51. ستقوم حكومة جيبوتي بإعداد دليل عمليات المشروع الذي يتناول بالتفصيل ترتيبات وإجراءات التنفيذ الواجب اتباعها لتنفيذ أنشطة المشروع، وستقدمه إلى البنك الدولي قبل تاريخ السريان.

ز. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

سيتم القيام بمعظم الأنشطة في منطقة جيبوتي العاصمة، وسيتم القيام ببعض الأنشطة في مناطق ريفية.

ح. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

أنطوان ليما، أخصائي سياسات وقائية اجتماعية
محمد عدنان بيزاويا، أخصائي سياسات وقائية بيئية

السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

السياسات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
		يصنف المشروع في الفئة (ج) بالنظر إلى الآثار البيئية المحتملة، ولا يتطلب تفعيل أي سياسات وقائية.
التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01)	لا	ويدور محور تركيز هذا المشروع حول بناء القدرات وتقديم المساعدات الفنية. وتتضمن الأنشطة المؤهلة للمنح في إطار المكون الفرعي 1-1 للمنشآت الرسمية المسجلة حديثًا التي قام بتأسيسها رواد أعمال من الشباب والنساء: (1) اختبار/تجربة السوق؛ (2) تسجيل الملكية الفكرية/الحصول على براءات اختراع؛ (3) تحسين المنتج. ولا توجد أنشطة إنشاءات/إعادة تأهيل في إطار هذه المنح.
الموائل الطبيعية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04)	لا	لم تُفعَّل هذه السياسة لأن المشروع لن ينطوي على أعمال في موائل طبيعية أو مناطق محمية. وستتم جميع الأنشطة الفرعية في منطقة حضرية في جيبوتي العاصمة.
الغابات - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.36)	لا	لم تُفعَّل هذه السياسة لأن المشروع لن ينطوي على أعمال في الغابات أو إعادة تأهيلها، كما أنه لن يساند استثمارات أخرى تعتمد على خدمات الغابات. وستتم جميع الأنشطة الفرعية في منطقة حضرية في جيبوتي العاصمة.
مكافحة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP 4.09)	لا	لن ينطوي هذا المشروع على استخدام مبيدات أو أي منتجات ذات صلة بها.
الموارد الحضارية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11)	لا	لن تنطوي العملية المقترحة على أعمال من شأنها فرض مخاطر تتمثل في الإضرار بالممتلكات الثقافية والحضارية القائمة للمجتمع المحلي.
الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)	لا	
إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)	لا	لن يتم تقديم تمويل للمشروعات التي تؤدي إلى نزع ملكية (مصادرة) الأراضي. وسيتم إعداد قائمة سلبية بالمشروعات الفرعية التي لا يتم تمويلها؛ وستكون المشروعات التي تؤدي إلى نزع ملكية (مصادرة) الأراضي ضمن هذه القائمة.
سلامة السدود، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)	لا	لن يقوم هذا المشروع بإنشاء سدود أو الاعتماد عليها.

المشروعات على مجاري المياه الدولية، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)	لا	لن يؤثر هذا المشروع على مجاري المياه الدولية.
المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)	لا	لا يقع المشروع في منطقة متنازع عليها.

قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

1. اشرح أية قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدِّد واشرح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:
يصنف المشروع في الفئة (ج) بالنظر إلى الآثار البيئية المحتملة، ولا يتطلب تفعيل أي سياسات وقائية.

ويدور محور تركيز هذا المشروع حول بناء القدرات وتقديم المساعدات الفنية. وتتضمن الأنشطة المؤهلة للمنح في إطار المكون الفرعي 1-1 للمنشآت الرسمية المسجلة حديثًا التي قام بتأسيسها رواد أعمال من الشباب والنساء: (1) اختبار/تجربة السوق؛ (2) تسجيل الملكية الفكرية/الحصول على براءات اختراع؛ (3) تحسين المنتج. ولا توجد أنشطة إنشاءات/إعادة تأهيل في إطار هذه المنح.

2. اشرح أية آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع:
لا توجد آثار بيئية غير مباشرة/مستقبلية متوقعة نتيجة هذا المشروع.

3. اشرح أية بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.
لا يوجد

4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. قدِّم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها.
يصنف المشروع في الفئة (ج) بالنظر إلى الآثار البيئية المحتملة، ولا يتطلب تفعيل أي سياسات وقائية.

ويدور محور تركيز هذا المشروع حول بناء القدرات وتقديم المساعدات الفنية. وتتضمن الأنشطة المؤهلة للمنح في إطار المكون الفرعي 1-1 للمنشآت الرسمية المسجلة حديثًا التي قام بتأسيسها رواد أعمال من الشباب والنساء: (1) اختبار/تجربة السوق؛ (2) تسجيل الملكية الفكرية/الحصول على براءات اختراع؛ (3) تحسين المنتج. ولا توجد أنشطة إنشاءات/إعادة تأهيل في إطار هذه المنح.

5. حدِّد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.
لا ينطبق

ب. متطلبات الإفصاح (تنبيه مهم: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

ج. مؤشرات مراقبة مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم استيفاؤه عندما ينتهي اجتماع اتخاذ القرار بشأن المشروع من وضع صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة) (تنبيه هام: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى البنك الدولي للإفصاح عنها؟
لا ينطبق
هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد للجمهور في مكان عام بشكل ولغة مفهومتين ويسهل على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه؟
لا ينطبق

جميع سياسات الإجراءات الوقائية

هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
لا ينطبق
هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟
لا ينطبق
هل يشمل نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع رصد الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
لا ينطبق
هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتجلى ذلك بشكل كاف وملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟
لا ينطبق

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

رويا فاكيل
أخصائية في شؤون القطاع المالي

بنجامين هيرزبرج
أخصائي أول في شؤون القطاع الخاص

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المتلقية للمنحة

جمهورية جيبوتي – وزارة الاقتصاد والمالية، المسؤولة عن الصناعة
إلياس دواله
وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط
ilyasdawaleh@gmail.com

الهيئات المسؤولة عن التنفيذ

مركز ريادة الأعمال والقيادة
سيمان علي باره
منسق المشروع
simane_ali@hotmail.fr

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: 473-1000 (202)
موقع الويب: http://www.worldbank.org/projects

الموافقة

رئيس (رؤساء) فريق العمل:	رويا فاكيل بنجامين هيرزبرج

اعتمدها:

المستشار المعني بالإجراءات الوقائية:		
مدير قطاع الممارسات:		
المدير القطري:		